الانتخابات النيابية العامة في سورية عام ١٩٥٤ ونتائجها

أ.د. نادية ياسين عبد(*)
م.م. شريف خشن شامخ(*)

مقدمة

حصلت سورية على استقلالها في ١٧/ نيسان/ ١٩٤٦، وكان لهذا الاستقلال الأثر المباشر في سنِّ قانون انتخابي جديد أدَّى إلى إيجاد نظام انتخابي تمثل بالانتخاب المباشر للمُرشحين، وبذلك تخلصت سورية من نظام الانتخاب غير المباشر (الثانوي) الذي كانت قد وضعته السلطات الفرنسية بما خدم أهدافها الاستعمارية إبَّان الانتداب الفرنسي، فضلاً عن ذلك سنَّ مجلس النواب دستوراً جديداً في عام ١٩٥٠، تمَّ من خلالهِ توحيد العمل التنفيذي والتشريعي بصورةٍ واضحة ودقيقة في محاولةٍ قانونية لترسيخ النظام الديمقراطي الجديد لتلك المرحلة، إلَّا أنَّ مجلس النواب لم تُتاح له تلك الفرصة نظراً لحلهِ من قبل أديب الشيشكلي، الذي سيطر على مقاليد الحكم بتاريخ التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٥١، وشرَّع دستور جديداً عام ١٩٥٣ دعا من خلالهِ إلى تشكيل مجلس نواب جديد لخدمة تطلعاتهِ الشخصية، والذي استمر العمل بهِ إلى أن تمت الإطاحة بهِ في الخامس والعشرين من شباط عام ١٩٥٤، وكان من أول إجراءات الحكومة الجديدة إعادة مجلس النواب المنحل قسراً من قبل الشيشكلي الذي وصف بأنه مجلس شرعي، ريثما تتم انتخابات مجلس نواب جديد، فضلاً عن إلغاء دستور عام ١٩٥٣ وإعادة العمل بدستور عام ١٩٥٠.

الكلمات المفتاحية: سوريا، انتخابات نيابية، دستور.

أولاً: الانتخابات الأولية وتداعياتها

صادق مجلس النواب السوري على قانون الانتخابات النيابية العامة الجديد،

(*) جامعة بغداد / كلية الآداب.
nadiayasseen@coart.uobaghdad.edu.iq
Sharrfalshuili72@gmail.com

وتمَّت الموافقة عليه في الثامن والعشرين من حزيران عام ١٩٥٤[١]، وحدَّدت الحكومة يوم العشرين من آب ١٩٥٤ موعداً لإجراء الانتخابات النيابية العامة في سورية[٢]، إلَّا أنَّ الحكومة أعلنت في الخامس من آب تأجيل الانتخابات إلى يوم الرابع والعشرين من أيلول عام ١٩٥٤[٣]، واختلفت الآراء بشأن أسباب التأجيل، فهناك مَن رأى أنَّ المُباحثات بشأن عودة شكري القوتلي إلى سورية كان لها الأثر الكبير في عملية التأجيل؛ نظراً لما تمتع بهِ القوتلي من ثقلٍ سياسي في البلاد[٤]، من جانبها، أعلنت الحكومة بأنَّ التأجيل جاء بسبب إضراب قُضاة دمشق للمُطالبة بتعديل رواتبهم الشهرية، ممَّا أثر سلباً في سير العملية الانتخابية قانونياً، لاسيَّما في قضايا صحة الترشيحات قبل الانتخابات، والطعن بعد إجراء الانتخابات[٥]، فضلاً عن مقاطعة حزب الشعب للانتخابات، كل ذلك أسهم بشكلٍ أو بآخر في تأجيل الانتخابات، ولحلحلة الوضع سارع رئيس الجمهورية هاشم الاتاسي إلى التدخل لثني الحزب عن قرار المقاطعة، ونتيجةً لذلك، وافق رئيس الحزب على الاشتراك في الانتخابات، إلَّا أنها جاءت متأخرة، ممَّا أربك الوضع العام للانتخابات[٦].

من جانبٍ آخر، أصدر رئيس الوزراء سعيد الغزي[٧] أمراً بتغيير مدراء المراكز والدوائر الانتخابية ونقلهم إلى مراكز أخرى، وجلب آخرين بدلاً عنهم من مناطق نائية، لمنع التأثيرات الشخصية التي تؤثر سلباً في سير العملية الانتخابية، والتي من الممكن أن تكون وفقاً لأهواء ورغبات الشخصيات التي يحكمها طابع المصلحة والنفع المتبادل[٨]، كما أصدرت الحكومة مرسوماً تشريعياً في السادس والعشرين من آب عام ١٩٥٤، حدَّدت بموجبهِ عدد النواب لجميع الدوائر الانتخابية بـ(١٣٣) نائباً[٩]، إلَّا أنَّ رئيس الوزراء حصل على موافقة مجلس النواب برفع العدد إلى (١٤٢)، وبحسب قانون الانتخابات الجديدة[١٠]، كما حدَّدت الحكومة (٥٣) دائرة انتخابية[١١]، واستعدت الأحزاب لخوض الانتخابات، وكان نشاطها الانتخابي مكثفاً، واستعملت كل وسائل الدعاية[١٢].

جدول (١)

عدد الدوائر الانتخابية والنواب والمدن التي يمثلونها[١٣]

ت	الدوائر الانتخابية	عدد النواب المسلمين	عدد النواب غير المسلمين	ت	الدوائر الانتخابية	عدد النواب المسلمين	عدد النواب غير المسلمين
١	مدينة دمشق الممتازة	١٠	٢	١٦	مدينة دير الزور	٥	
٢	مركز محافظة دمشق(الغوطتا)	٣	١	١٧	قضاء الميادين	٢	
٣	قضاء دوما	٣		١٨	قضاء البو كمال	٢	
٤	قضاء النبك	٢		١٩	قضاء الرقة	٣	
٥	قضاء القطيفة	١		٢٠	مدينة حمص وتوابعها	٨	٢
٦	قضاء القنيطرة	٢		٢١	مدينة حماه وتوابعها	٥	١
٧	قضاء قطنا	٢		٢٢	قضاء تلكخ	١	١
٨	قضاء الزيداني	١		٢٣	قضاء السليمة	٢	
٩	مدينة حلب	٩	٥	٢٤	قضاء مصياف	٢	
١٠	قضاء عزاز	٢		٢٥	مدينة الحسكة وتوابعها	٣	١
١١	قضاء جبل سمعان	٤		٢٦	قضاء الدجلة	١	
١٢	قضاء ادلب	٣		٢٧	قضاء القامشلي	٣	١
١٣	قضاء منبج	٢		٢٨	مدينة درعا وتوابعها	٢	
١٤	قضاء حارم	٢		٢٩	قضاء ازرع	٢	
١٥	قضاء جرابلس	١		٣٠	قضاء الزوية	١	
٣١	قضاء جسر الشغور	٢		٤٣	مدينة السويداء وتوابعها	٢	
٣٢	قضاء الباب	٢		٤٤	قضاء صلخد	١	
٣٣	قضاء عين العرب	١		٤٥	قضاء الشهباء	١	
٣٤	قضاء عفرين	٣		٤٦	عشائر بادية حلب(الحديديين)	١	
٣٥	قضاء معرة النعمان	٢		٤٧	عشائر بادية حلب (الموالي)	١	

٣٦	مدينة اللاذقية	١	١	٤٨	عشائر بادية الجزيرة (شمر الخرصا)	١	
٣٧	قضاء اللاذقية	٢		٤٩	عشائر بادية الجزيرة (شمر الزور)	١	
٣٨	قضاء جبله	٣		٥٠	عشائر بادية دير الزور	١	
٣٩	قضاء الحفه	٢		٥١	عشائر بادية الشام (الحسنة)	٢	
٤٠	قضاء بانياس	٢		٥٢	عشائر بادية جبل الدروز	١	
٤١	قضاء طرطوس	٢		٥٣	عشائر بادية تدمر (حمص وحماه)	١	
٤٢	قضاء صافيتا	٢	١				
مجموع الدوائر الانتخابية		مجموع عدد النواب المسلمين	مجموع عدد النواب غير المسلمين	المجموع الكلي لعدد النواب			
٥٣		١٢٦	١٦	١٤٢			

جرت الجولة الأولى من الانتخابات في موعدها المقرَّر في الرابع والعشرين والخامس والعشرين من أيلول عام ١٩٥٤، ولكن الأوضاع لم تكن مستقرة تماماً في أثناء انتخابات الجولة الأولى وما بعدها، فقد ذكرت الصحافة السورية وقوع العديد من الحوادث والخروقات في مناطق متفرقة من سورية، ففي العاصمة دمشق حدثت صِدامات بين مؤيدي حزب الشعب وأنصار الحزب الوطني في حي الميدان، وتطور الوضع إلى المواجهات المُسلَّحة بين الطرفين، التي نتج عنها سقوط عدد من الجرحى، كما حدثت مواجهات بين مجهولين وأنصار خالد العظم المستقل في حي العمارة، أسفر عنها سقوط قتيل واحد وعدد من الجرحى، وفي التاسع والعشرين من أيلول عام ١٩٥٤، حاول شخص مجهول تفجير منزل خالد العظم، إلَّا أنَّ القنبلة انفجرت بيد حاملها قبل التنفيذ، وقد اُتهم أنصار القوتلي بمحاولة التفجير[١٤]، وفي حمص، وتحديداً في حي السباع، بلغ التنافس أشده بين أنصار الحزب الوطني وحزب الشعب في مركز الكتلة الإنجيلية الانتخابي، وكان السبب المباشر هو الدعاية المفرطة لحزب الشعب، فضلاً عن قيام وكيل المرشح فيضي الاتاسي بحجب الأصوات عن مرشح الحزب الوطني ورئيسه سليمان المعصراني في حمص، الأمر الذي أدى إلى حدوث اشتباكاتٍ مسلَّحة بين الطرفين أسفرت عن سقوط عددٍ من الجرحى[١٥].

وفي معرة النعمان (قضاء تابع لحلب)، حدثت اشتباكات بين أنصار آل الحراكي المنتمين لحزب الشعب وأنصار حزب البعث أسفرت عن سقوط (٢٨) جريحاً، ولتخفيف التوتر والعنف بين الطرفين، أوفد المحافظ هيأة من المفتشين للتحقيق في أسباب الاشتباك والحد من الخلاف المُستمر بين الطرفين، وفي الوقت نفسه، استُدعيت قوات كبيرة لتعزيز الأمن والحيلولة دون تفاقم الوضع[١٦]. ومن جانب آخر، أعلن قائمقام منبج (قضاء تابع لحلبٍ) سرقة أحد صناديق الاقتراع، ممَّا أدى إلى حدوث اضطرابات واشتباكات عنيفة هاجم خلالها بعض الأهالي المُسلَّحين الذين يناصرون بعض المرشحين سراي الحكومة، وساد الذعر في أوساط المدينة، حتَّى أُصيب قائمقام البلدة بطلق ناري، وقُتل شخصان، ولم يستتب الأمن إلَّا بعد أن استُدعيت قوة كبيرة من رجال الأمن لحفظ النظام في المدينة[١٧]، وذهب وفد من وجهاء منبج إلى المحافظ لغرض الطعن بنتائج الانتخابات، من جانبِ المحافظ، أصدر أمراً بالتحقيق السريع في الحادث، كما أعلنت وزارة الداخلية السورية منع أي مظاهرات في جميع أنحاء سورية، ومعاقبة مَن يحمل السلاح بالسجن لمدة سنتين وغرامة مالية قدرها (١٠٠) ليرة سورية، وعقد وزير الداخلية اجتماعاً مع رئيس الجمهورية للتباحث بشأن الانتخابات وما رافقها من حوادث[١٨].

أمَّا في مركز محافظة حلب، فقد هاجم أفراد عائلة الجانات المؤيدة لحزب الشعب أحد المراكز الانتخابية لتحطيم صندوق الاقتراع،

وقد تصدَّى لهم أبناء عائلة القباني المؤيدين للحزب الوطني، ووقعت معركة عنيفة بين الطرفين، بسبب التنافس الانتخابي، أسفرت عن وقوع خمسة جرحى، أحدهم كان في حالةٍ خطرة نُقل على إثرها إلى المستشفى[١٩]، ووقعت حادثة أخرى في حي الجابرية بحلب بين أنصار الحزب الوطني وأنصار الحزب القومي السوري، عندما دخلت سيارة إلى الحي المذكور تحمل أفراداً مسلَّحين من الحزب السوري القومي وهاجمت أعضاء الحزب الوطني بصورةٍ مفاجأة وجرحت أحدهم بطلق ناري[٢٠].

وفي مدينة حماة، وقعت معركة كبيرة بين أنصار الحزب الوطني وحزب الشعب والبعثيين، استُعملت فيها الرشاشات والقنابل اليدوية، فاضطربت المدينة، وغادر الناس بيوتهم، ووقع الاصطدام الكبير في دار الحكومة، إذْ كان الازدحام شديداً لاستحصال الهويات الانتخابية، وسرعان ما انتشر الاشتباك وعمَّ المدينة، فالتحم الحمويون بمعركةٍ أسفرت عن خمسين جريحاً، وعددٍ من القتلى، وقد مُلئت مستشفيات حماة بالمُصابين، ممَّا استدعى إرسال الحالات الخطيرة إلى مستشفياتٍ مختلفة في أنحاء سورية لإجراء عمليات سريعة لهم، ولم تنتهِ المعارك إلَّا بعد تدخل الجيش والشرطة، واعتقال أكثر من مئة شخص من الطرفين، من جانبها، حاولت الحكومة إخفاء تلك الحوادث وغيرها من التي وقعت في أرجاء البلاد عن الرأي العام، حتَّى لا تسري عدواها بين باقي المناطق، فيلجأ المتخاصمون إلى حمل السلاح والعنف المتبادل في كل مكان[٢١]. الواضح أنَّ التنافس الحزبي والعشائري والفردي على المقاعد النيابية قد ألقى بضلالهِ على الانتخابات، فحدثت صِدامات عنيفة.

على الرغم من الحوادث التي عمَّت مناطق عديدة من سورية، إلَّا أنَّ الجولة الأولى من الانتخابات جرت في كل أنحاء سورية في موعدها المقرر، وقد تنافس فيها (٩٠٠) مرشَّح من مختلف الأحزاب والكتل السياسية والطوائف[٢٢]، وأُعلنت النتائج في السادس والعشرين من أيلول عام ١٩٥٤، وتمخَّض عنها فوز (١٠٧)[٢٣] نواب من أصل (١٤٢)، وحقَّق فيها المستقلون فوزاً ساحقاً[٢٤].

يبدو أنَّ الشعب السوري قد أصابه الملل من كثرة الوعود التي قدَّمتها الأحزاب السياسية، وكانت تلك الوعود بدون تنفيذ ولدوراتٍ نيابية عديدة، ممَّا اضطره إلى أن يتوجه نحو المستقلين ممَّن مثل أغلبهم رجال العِلم والصحافة والسياسة، فضلاً أنهم من مختلف فئات المُجتمع السوري.

جدول (٢)

الانتخابات النيابية العامة الأولية لعام ١٩٥٤[٢٥]

المستقلون	حزب الشعب	حزب البعث	الحزب الوطني	حركة التحرير العربي	الحزب التعاوني	الحزب السوري القومي	الحزب الشيوعي	الكتلة الإسلامية	العشائر	المجموع
39	22	20	12	1	1	1	1	1	9	107

ثانياً: الانتخابات التكميلية ونتائجها

صدر المرسوم التشريعي رقم (٢٠٥٦) في السابع والعشرين من أيلول عام ١٩٥٤ لإجراء الانتخابات التكميلية، وحدَّدت الحكومة يوم الرابع من تشرين الأول عام ١٩٥٤ لانطلاقها، كما حدَّدت الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد[٢٦]، وتقرر أن يشترك بالانتخابات مَن حصل على ١٠٪ من الأصوات في الجولة الأولى من الانتخابات[٢٧]، إلَّا أنَّ عزوفاً عاماً كان قد رافق الانتخابات التكميلية من معظم طبقات الشعب، لاسيَّما في مدينة حلب، بسبب الاضطرابات والتنافس الحزبي الشديد إلى درجة استخدام القوة في سبيل كسب الأصوات من قبل تلك الأحزاب، فلم تكن للجماهير الرغبة في الذهاب إلى صناديق الاقتراع مرةً ثانية، الأمر الذي دفع الأحزاب إلى عرض المُغريات على الناخبين والتواصل معهم، في محاولةٍ منها لكسبهم، كما ضغطت على أنصارها للذهاب إلى صناديق الاقتراع[٢٨]، من جانبٍ آخر، حشَّدت الأحزاب قواها لخوض المرحلة الثانية من الانتخابات، التي اتسمت بتبادل التُّهم بالحملات الإعلامية، والتهديد والوعيد بين حزب الشعب والحزب الوطني، وظهرت الأسلحة في أغلب الأحياء والمناطق السكنية، وانتشرت المخاوف من حدوث مواجهاتٍ دموية يكون ضحاياها الناخبون، وبحسب وصف وثيقة عراقية: «بأنهم مخدوعين بينما يقبع زعماء الأحزاب آمنين في منازلهم»[٢٩].

حيال تلك التطورات، أرسلت الحكومة مدير الشرطة العام إلى حلب للإشراف بنفسهِ على سير الانتخابات وحث الجهات المسؤولة هناك لاتخاذ التدابير اللازمة، وأصدر محافظ حلب جملةً من التعليمات تضمَّنت منع التجمعات منعاً باتاً في الأزقة والشوارع والأماكن العامة، فضلاً عن منع حمل السلاح، وإجراء التحريات على جميع الأشخاص من دون استثناء، وإيقاف كل مَن حمل السلاح مهما كان ارتباطه وانتمائه، ما عدا رجال الأمن والشرطة[٣٠]، وقد نجح الأمر في منع

الصدامات، بعد أن تحولت مراكز الاقتراع في حلب إلى ثكناتٍ عسكرية تجمَّعت فيها مختلف القوى العسكريةٍ من الشرطة والجيش والدَّرك، وكانت الإجراءات الأمنية مشدَّدة، وحركة التفتيش مستمرة للناخبين الداخلين إلى مراكز الاقتراع للتأكد من عدم حملهم للسلاح، وقد سبق ذلك حملةً عسكرية كبيرة نفَّذتها القوات الأمنية لتفتيش الأحياء السكنية ومُصادرة الأسلحة التي تمَّ العثور عليها، كما نشرت تعليمات بمنع التجمعات، وتطبيق استعمال الغرف السرية بعد أن أُجريت التصحيحات على الجداول الانتخابية وبذلك أزالت شكوك العديد من المواطنين الذين لم ترد أسمائهم في تلك الجداول في الجولة الأولى[٣١].

من جانبٍ آخر، اِنبرت الأحزاب السياسية تُعيدٍ ترتيب حساباتها من جديد، من أجل الحصول على أكثر عدد من المقاعد في الانتخابات التكميلية، واستعملت الوسائل كافَّة لتحقيق أهدافها، وقد أشارت وثيقة عراقية من المفوضية العراقية في دمشق إلى أنَّ: «حزبي الشعب والوطني سعيا للفوز بأيِّ ثمن ولو كان التحالف مع الشيطان»[٣٢]، لذلك كثرت المُساومات والمُناورات والتحالفات التي فرضتها المصلحة الانتخابية، وتحقيقاً لهذا الهدف اتحد حزب الشعب مع الحزب الشيوعي في حلب؛ لأنَّ الأخير كان يمتلك سبعة آلاف صوت، ولأجل الحصول على تلك الأصوات، تخلَّى حزب الشعب عن إيمانهِ بفكرة الاتحاد مع العراق[٣٣]، نظراً لمعارضة الحزب الشيوعي لتلك الفكرة، لذلك أسقط حزب الشعب من قائمتهِ المرشح عبد الحميد إبراهيم المقرَّب من الحكومة العراقية، وأبعد أيضاً المرشح القومي عبد اللطيف السباهي، ورشح عاطف عدنان الذي لم يكن لديه أي توجه قومي، وقد ظهر دعم الشيوعيين لحزب الشعب واضحاً عندما تخلَّى مرشَّح الشيوعيين في حلب أحمد محفل عن زميلهِ الدكتور إلياس ورد، ليدعو في بيانهِ الانتخابي إلى تأييد الأرمني ديكران جراجيان أحد أعضاء حزب الشعب البارزين، وعلى الرغم من عدم شعبية جراجيان، إلَّا أنَّ التحالف بين الحزبين قد صبَّ في مصلحتهِ وأدى إلى نجاحهِ، فضلاً عن نجاح مرشَّحي حزب الشعب الآخرين: رشاد برمدا[٣٤]، وأحمد قنبر، ورزق الله أنطاكي بوساطة دعم الحزب الشيوعي، وقد جرى ذلك على حساب قطع علاقات حزب الشعب مع العراق، والبراءة من الدعوة إلى الاتحاد معه، من أجل كسب السبعة آلاف صوت[٣٥].

أشارت وثيقة عراقية إلى أنَّ حزب الشعب ضرب مبادئه عرض الحائط، بسبب حراجة الموقف الذي كان فيه، فضلاً عن الدعاية التي كانت موجَّهة ضده، والتي اتخذت أشكالاً متعددة ومتباينة ومن جهاتٍ مختلفة، وتلك الدعاية يمكن إجمالها بالآتي:

(أ) الدعاية الفرنسية التي جذبت أعداداً كبيرة من المسيحيين في حلب للتصويت ضد حزب الشعب، وقد صرَّح المرشَّح رزق الله أنطاكي بأنَّ طائفة الروم الكاثوليك، وهم

بمجموعهم موالين لفرنسا، لن يصوتوا لحزب الشعب الذي أُشيع عنه بأنه سوف يحرق الكنائس في حال توليه الحكم.

(ب) بث دعاية بين المُسلمين في حلب بأنَّ حزب الشعب يدعو إلى الإباحية ومحاربة الدين الإسلامي، لذا لا بدَّ من عدم مناصرتهِ في الانتخابات.

(جـ) بث الاشتراكيون والفرنسيون والسعوديون دعاية مفادها إنَّ حزب الشعب قد تسلَّم أموالاً من العراق قُدرت بنصف مليون دينار عراقي لإنفاقها على الانتخابات، كما طبع الاشتراكيون قبل الانتخابات (١٨٠٠٠) صورة ظهرت فيها صورة ولي عهد العراق الأمير عبد الإله مع رشدي الكيخيا، وجرى توزيع تلك الصور قبل موعد الانتخابات بيومٍ واحد[٣٦].

يتضح أنَّ قسماً كبيراً من الساسة السوريين كان يتطلَّع إلى عودة الأُسرة الهاشمية على سدَّة الحكم في سورية، وكان لتتويج فيصل ملكاً على العراق في الثاني من أيار عام ١٩٥٣، ونهاية وصاية خاله الأمير عبد الإله، سبباً لطمع الأخير في عرش سورية.

من جانب آخر، ائتلف الحزب الوطني مع حزب البعث العربي الاشتراكي الذي اتبع سياسةً جديدة نحو التحالف المشروط في حلب، من أجل كسب الأموال من الحزب الوطني، لقاء دعمه للحصول على مقعد نيابي في الانتخابات التكميلية، وقد حاول حزب البعث استغلال عدم وجود قاعدة جماهيرية للحزب الوطني في حلب، وعدم قدرتهِ على الفوز فيها، من أجل الحصول على أكبر قدر من الأموال لدعم مرشحيهم في باقي مناطق سورية، فضلاً عن الأموال التي حصلوا عليها من العراق والسعودية بحسب ما أشارت إليه الوثائق العراقية[٣٧]، إذْ أكَّد مجد الدين الجابري وهو أحد قياديي الحزب الوطني، بأنَّ حزبه دفع مبلغاً من المال للبعثيين لقاء تأييدهم له، من جانبهِ، حشَّد حزب البعث جماهيره في حلب لمُناصرة الحزب الوطني وترتيب الدعاية له، إلَّا أنها لم تجدِ نفعاً، إذ لم ينجح في القائمة الخماسية المغلقة للحزب الوطني في الانتخابات التكميلية سوى إحسان الجابري، في حين سقط الدكتور عبد الرحمن الكَيالي الرئيس الأعلى للحزب الوطني ومعه عدد كبير من المرشحين، بسبب إخفاق قيادات الحزب الوطني بتنظيم نفسها في حلب، وعدم بذل الجهود الكافية، فضلاً عن أنهم نافسوا حزب الشعب في معقلهم الرئيس[٣٨].

تحالف الحزب الوطني أيضاً مع الحزب التعاوني الاشتراكي، وتمكَّنا من تشكيل قائمة مؤتلفة معهم في دمشق، وخاضا الانتخابات تحت شعار: «العدالة الاجتماعية والرخاء الاقتصادي»، وحاولت جهات مختلفة إسقاط تلك القائمة والتأثير فيها، واتضح ذلك جلياً عندما وزعت منشورات مناهضة لهذا الائتلاف قبل تشكيله، كان الغرض منها إسقاط القائمة المؤتلفة، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل

تمَّ توزيع تلك المنشورات المناهضة خلال الانتخابات للإطاحة بتحالف الحزبين، إلَّا أنَّ أعضاء الحزبين الوطني والاشتراكي عالجوا الأمر، وبقيت قائمة الحزبين مؤهلة لخوض الانتخابات التكميلية[٣٩].

يبدو أنَّ تحركات الأحزاب بهذهِ الصورة خلال التحضير للانتخابات التكميلية جاءت نتيجة لما آلت إليه نتائج الانتخابات الأولية وحصول المستقلين على مقاعد كثيرة، فحاولت الإفادة من الانتخابات التكميلية وتعويض ما فاتها في الانتخابات الأولية من خلال التحالفات فيما بينها.

جرت الانتخابات التكميلية في عموم أرجاء سورية تحت أجواء السيطرة الحكومية خلال يومي الرابع والخامس من تشرين الأول عام ١٩٥٤، إلَّا أنها أُعيدت في ثلاثة عشر مركز في السادس من تشرين الأول من العام نفسه، وذلك لعدم تحقيق النصاب القانوني المقرر٦٠٪ من أصوات الناخبين[٤٠]، وفاز في الانتخابات التكميلية (٣٥) نائباً، وصدرت أسماء المرشَّحين الفائزين في الجولة الأولى والثانية، وتمَّت المُصادقة عليها بعدِّهم أعضاءً في مجلس النواب الجديد[٤١]، وبإعلان النتائج بلغ عدد أعضاء مجلس النواب السوري لعام ١٩٥٤ لدورتهِ التشريعية السادسة (١٤٢) نائباً من مختلف الأطياف والقوميات والأحزاب[٤٢].

جدول (٣)

التمثيل الحزبي والعشائري في مجلس النواب السوري لعام ١٩٥٤[٤٣]

المستقلون	حزب الشعب	حزب البعث	الحزب الوطني	حركة التحرير العربي	الحزب التعاوني	الحزب السوري القومي	الحزب الشيوعي	الكتلة الإسلامية	العشائر	المجموع
53	28	22	19	2	2	2	1	4	9	142

دُعي مجلس النواب للاجتماع في الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الرابع عشر من تشرين الأول عام ١٩٥٤[٤٤]، وبدأ الاجتماع برئاسة محمد العايش[٤٥]، أكبر الأعضاء سناً، وتولَّى أمانة السر كل من شكري رحمو وعزيز عباد أصغر الأعضاء سناً، وحظر الاجتماع الأغلبية من النواب، فضلاً عن رئيس الوزراء والوزراء[٤٦].

وعملاً بأحكام المادة (٥٣) من الدستور[٤٧]، والمادة الثانية من النظام الداخلي لمجلس النواب، دعا الرئيس المؤقت أعضاء مجلس النواب لانتخاب رئيس دائمي ومكتب مجلس النواب واللجان المختصة[٤٨]، وقد جرت عملية الاقتراع بحضور (١٤١) نائباً، وتغيَّب نائب واحد، وكانت النتيجة فوز ناظم القدسي[٤٩]، ممثل حزب الشعب برئاسة مجلس النواب، بعد أن حصل على (٧٨) صوتاً من أصل (١٤١)[٥٠]، ووفقاً للمادة الثالثة من النظام الداخلي لمجلس النواب، طلب الرئيس المؤقت من ناظم القدسي ترأس الجلسة وإتمام عملية انتخاب مكتب مجلس النواب[٥١].

استأنف المجلس أعماله برئاسة ناظم القدسي وبحضور (١٣٩) نائباً في الرابع عشر من تشرين الأول عام ١٩٥٤، وباشر بانتخاب مكتب مجلس النواب، التي فاز بها كل من رفيق بشور (مستقل) الذي حصل على (٩٥) صوتاً من أصل (١٣٩)، وعبد الصمد الفتيح (مستقل) بـ(٧٨) صوتاً من أصل (١٣٥)، وأصبحا نائبي الرئيس، وحصل على أمانة السر عبد اللطيف اليونس (مستقل) بـ(١٠١) صوت، وعادل الكيخيا (حزب الشعب) بـ(٩٧) صوتاً من أصل (١٣٦)[٥٢].

نصَّت المادة السادسة في النظام الداخلي لمجلس النواب على أن: «يوزع الرئيس النواب إلى ثلاث شُعب ويُحيل محاضر الانتخاب إلى تلك الشُعب بأنصبة متقاربة لتدقيقها»[٥٣]، فباشر أمين السر بقراءة أسماء النواب وفقاً للأحرف الأبجدية، وبحسب تقسيمهم على الشعب الثلاث[٥٤]، من جانبِه، دعا رئيس المجلس، بعد الانتهاء من انتخاب الشعب، أعضاء مجلس النواب إلى الوقوف لتأدية اليمين الدستورية[٥٥]، وشكَّلت لجان المجلس الثلاثة عشر[٥٦]، وهي: الداخلية، والزراعة، والدستور، والقضائية، والمعارف، والموازنة، والشؤون الخارجية، والقوانين المالية، والأشغال العامة، والصحة، والدفاع الوطني، والعرائض لجنة العشائر، والتي كان لها دور كبير في تحديد السياسة الداخلية والخارجية لمجلس النواب من خلال تقاريرها التي يناقشها النواب، لتحديد المُستجدات التي على إثرها تصدر القوانين لتكتمل صورة المجلس الجديد، ويصبح مكتبه جاهزاً وبحسب الضوابط القانونية[٥٧].

وفيما يخص الطعون الانتخابية، فقد تقدم المرشَّح عن القامشلي أكرم حاجو بدعوى إلى المحكمة العليا للطعن بتاريخ العاشر من تشرين الثاني عام ١٩٥٤ بصحة انتخاب النائب عبد الباقي نظام الدين، وطالب المرشَّح بفسخ نيابة الأخير على أن يحل هو بدلاً عنه، كما ذكر

المرشَّح بأنه اضطر إلى سحب ترشيحه نظراً لتعرضه للتهديد، من جانبها المحكمة العليا نظرت في الدعوى بتاريخ السادس من كانون الأول عام ١٩٥٤، وأكَّدت بأنَّ انسحاب المرشَّح جاء بعد انتهاء عملية التصويت والمباشرة بفرز الأصوات، إذْ حصل النائب عبد الباقي نظام الدين على (٥٨٦٦) صوتاً، في حين حصل المرشَّح أكرم حاجو على (٥٧٧٥) صوتاً، لذا أقرت المحكمة رفض الدعوى وصحة انتخاب النائب عبد الباقي نظام الدين، وأن يتحمل المدعي نفقات دعوة الطعن وكافَّة الرسوم المالية[٥٨].

أمَّا انتخابات الجولة الثانية فقدم المرشَّح عن السويداء حسين عبد الدين دعوى للطعن بصحة انتخاب النائب فضل الله جربوع لعدم حصولهِ على الشهادة الابتدائية، وأنه لا يُجيد القراءة والكتابة؛ لذا تمَّ استدعائه من قبل المحكمة العليا وأُجري له اختبار من قبل لجنة مختصة بتاريخ الخامس من كانون الأول عام ١٩٤٥، وتبيَّن للجنة أنَّ النائب المطعون في صحة نيابتهِ أنَّ قراءته ركيكة جداً ولا يُجيد الكتابة، لذا أقرت المحكمة العليا قبول الطعن وفسخ نيابته وإلزامه بإعادة التأمينات والرسوم المالية المدفوعة من قبل الطاعن[٥٩].

يمكن القول إنَّ عهداً جديداً بدأ في تاريخ سورية التشريعي، انطلاقاً من بداية أعمال مجلس النواب المُنتخب للدور التشريعي السادس، الذي ألقى على عاتقهِ العمل الجاد لإعادة بناء حياة مدنية مستقرة، ولترميم ما تصدَّع في الحِقَب السابقة.

ثالثاً: تقييم انتخابات عام ١٩٥٤

شَهدت انتخابات عام ١٩٥٤ الكثير من الأَخطاء والخروقات تمثَّلت بالاعتماد على السجلات المدنية لعام ١٩٤٩، إذ خلت القوائم الرئيسة من أسماء بعض الناخبين الذين لم تُدرج أسماؤهم في ضمن دوائرهم الانتخابية، في حين جرى إدراج أسماء عدد من الأموات في تلك السجلات[٦٠]، ومن جانب آخر، حُرمت النساء من حق الترشح للانتخابات، فضلاً عن ذلك، فإنَّ عدداً غير قليل ممَّن يحق لهنَّ الانتخاب والحاصلات على الشهادة الابتدائية لم تقم وزارة المعارف بإرفاق أسمائهن، ممَّا دفعهن إلى إحضار الشهادة وإبرازها في يوم الاقتراع، وعدد غير قليل منهن لم يستطعن إحضارها، إمَّا بسبب تلفها لمرور وقت طويل عليها أو لفقدانها، فضلاً عن عدم التبليغ المُسبق بإحضارها[٦١].

على الرغم من الدعاية الكبيرة للأحزاب، والاجتماعات التي عقدتها بمختلف توجهاتها في سبيل التحشيد للانتخابات، والأموال الكثيرة التي صرفها المتنافسون والجهات التي تؤيدهم، إلَّا أنَّ الموقف الشعبي لم يكن بالمستوى المطلوب، بل اعتلاه الفتور تجاه الانتخابات، حتَّى أنَّ عدد المشاركين فيها لم يتجاوز نسبته ٥٠٪ من العدد الكُلي للناخبين[٦٢].

من جانب آخر، لم تحقق الحكومة بما تداوله الرأي العام والصحافة، على أنَّ فرنسا والسعودية اللتين كانتا تقفان ضد مشروع الاتحاد مع العراق قد أنفقتا أموالاً طائلة لفوز التابعين لهما في الانتخابات، حتَّى باتت

الأصوات تُباع علناً في اللاذقية ودمشق، وصار سعر الصوت يتراوح بين ٤٠ و ١٠٠ ليرة سورية، وكانت السعودية تؤازر كل خصوم الاتحاد مع العراق على اختلاف توجهاتهم، كما فعل الفرنسيون، وفي هذا الصدد أشارت وثيقة عراقية لخالد العظم بأنه تلقَّى مبلغاً قدره مليون ليرة سورية من الطرفين أنفقها في الانتخابات[٦٣].

تمكَّن بعض أصحاب النفوذ من السيطرة على عددٍ من الدوائر الحكومية والموظفين، وأجبروهم على التدخل في الانتخابات لإسقاط خصومهم، من دون أن تتدخل الحكومة في منعهم، حتَّى أنَّ الضابط (برتبة مقدَّم) مصطفى حمدون سافر إلى حماة لمدة أسبوع قبل الانتخابات لتهيئة الأجواء لنجاح حزب البعث، وبذلك يتضح ضغط ضبَّاط البعث في سورية على مجرى الانتخابات من أجل فوز حزبهم، من جانب آخر، أوعزت قيادات الشرطة في اللاذقية لأفرادها بمضايقة خصوم الجبهة المستقلة (المستقلون) التي شكَّلها أسعد هارون[٦٤] ونوفل إلياس[٦٥]، وهما من أنصار كتلة خالد العظم (المستقل)، وجرت عرقلة وصول خصوم تلك الجبهة إلى صناديق الاقتراع بمختلف الأساليب، فضلاً عن الأموال الطائلة التي أنفقها أسعد هارون وزملاؤه، فكانت النتيجة نجاحهم وسقوط قائمة الحزب الوطني في اللاذقية[٦٦]، كما قام خالد العظم في الانتخابات التكميلية بتمزيق عدد من القوائم الانتخابية التابعة لسعيد الغزي في أحد مراكز دمشق، بعد أن علم بأنَّ الوكلاء التابعين للغزي كانوا يروجون بها داخل المركز الانتخابي، ويطلبون من الناخبين أخذها وإيداعها في الصناديق[٦٧].

أدى الإهمال الواضح من الحكومة في العديد من المدن السورية غير الرئيسة إلى وجود خلل في سير الانتخابات العامة؛ لعدم توفير الحماية الكاملة للناخبين وموظَّفي الاقتراع وتأمين المراكز الانتخابية، ممَّا أدى إلى حرق وسرقة عدد من صناديق الاقتراع، حتَّى أنَّ الصحافة ذكرت بأنَّ هناك خمس دوائر انتخابية سيُعاد فيها الانتخاب[٦٨]. فضلاً عما تناوله الرأي العام بوجود أدلة وإثباتات حاولت الحكومة إخفائها بشتَّى الطرائق، في محاولةٍ منها لرأب الصدع الحاصل، أو مخافة تفشي النقمة الجماهيرية بكل عواقبها الوخيمة[٦٩].

لم تكن الغرف السرية حاجزاً منيعاً للناخبين، وكان المرشحون ووكلاؤهم يستقبلون الناخبين من بداية الطريق المؤدي إلى المركز الانتخابي وبأعدادٍ غفيرة، حاملين قوائمهم بأيديهم، راجين انتخابهم، الأمر الذي أربك الناخب قبل وصولهِ إلى الغرف السرية؛ لذلك طالب العديد من الإعلاميين والمثقفين وزارة الداخلية بإيجاد حل يوصل الناخب سلياً إلى الغرف السرية ليضع قائمته بحرية، وإذا كان وجود الوكلاء ضرورياً فإنه من الممكن إخلاء مكاتب الاقتراع منهم، ولا يدخلها سوى الناخب، أو ليكن وجودهم عند عملية العد والفرز للإشراف عليها وقراءة الأسماء فقط[٧٠].

الخاتمة

لقد نتج عن الانتخابات النيابية في سوريا فقدان الأحزاب التقليدية، مثل حزب الشعب والحزب الوطني شعبيتها، ممَّا أدى إلى بروز الأحزاب اليسارية المتمثلة بحزب البعث الذي نشر أفكاره في الأوساط الريفية التي انفتحت على العقائد الثورية في انتخابات عام ١٩٥٤، ويمكن تعليل ذلك بعدم رضى المواطنين عن السياسيين التقليديين الذين كانت تحوم حولهم الشكوك بوجود ارتباطات لهم مع دولٍ أجنبية، فضلاً عن ذلك، إنَّ الأحزاب اليسارية تبنَّت في مناهجها مقاطعة القوى الغربية، وهو ما طمح له الشباب العربي، في حين حقَّق الحزب الشيوعي أول نصر له بحصولهِ على مقعد في البرلمان السوري.

ومع أنَّ الانتخابات النيابية في سوريا عام ١٩٥٤ شَهدت العديد من الخروقات والسلبيات، فإنَّ ذلك لا ينفي أنها كانت انتخابات ناجحة تفوقت على ما سبقها من انتخاباتٍ برلمانية في سورية، وأفرزت مجلساً متجانساً بتوجهاتٍ متقاربة إلى حدٍّ ما.

قائمة المصادر

أولاً: الوثائق

- الجمهورية السورية، مجلس النواب، النظام الداخلي، مطبعة الجمهورية السورية، ١٩٥٠.

- دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، الانقلاب السوري، ملفة رقم، ٢٦٥٩ / ٣١١، ١٩٥٤.

- محاضر مجلس الجمعية التأسيسية السورية، الجلسة الثانية والستون، ٥ أيلول ١٩٥٠.

- محاضر مجلس النواب السوري، الدور التشريعي السادس، الدورة العادية الأولى، ١٩٥٤.

- مديرية الوثائق التاريخية، وثائق دولة، وزارة الداخلية، دمشق، ١٩٥٤، دمشق.

- وزارة العدل، مجموعة التشريع السوري، الجزء الثامن، مطبعة الجمهورية السورية، باب الدستور.

ثانياً: الصحف

- الأيام (جريدة)، دمشق، ١٩٥٤.

- بردى (جريدة)، دمشق، ١٩٥٤.

- الجريدة الرسمية السورية، ١٩٥٤.

- الرأي العام (جريدة)، دمشق، ١٩٥٤.

- الزمان (جريدة)، بغداد، ١٩٥٤.

- الشعلة (جريدة)، بغداد، ١٩٥٤.

- العلم (جريدة)، دمشق، ١٩٥٤.

- القبس (جريدة)، دمشق، ١٩٥٤.

- النضال (جريدة)، دمشق، ١٩٥٤.

- اليقظة (جريدة)، بغداد، ١٩٥٤.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح

- إبراهيم سعيد محمد البيضاني، التطورات السياسية في سورية ١٩٥٤-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية / ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٨٨.

- ميثم نافع المولى، ناظم القدسي ونشاطه السياسي في سوريا حتى عام ١٩٦٣، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠١٣.

- يوسف جبران غيث، شكري القوتلي ودوره السياسي ١٨٩١ -١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٨.

- يوسف حبيب اليوسف، السلطة السياسية في سورية المعاصرة طابعها ومحتواها الاجتماعي والاقتصادي من ١٩٢٠ حتى الآن، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة دمشق، ١٩٨٩.

رابعاً: الكتب العربية والمعربة

- أمل ميخائيل بشور، دراسة في تاريخ سوريا المعاصر، ط١، جروس برس، طرابلس، ٢٠٠٣.

- باترك سيل، الصراع على سورية دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥-١٩٥٨، ط٣، ترجمة: سمير عبدة ومحمود فلاحة، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٣.

- جورج فارس، من هم في العالم العربي، ج١، ط٣، مكتب الدراسات السورية والعربية، دمشق، ١٩٥٧.

- جوردن هـ. توري، السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥ -١٩٥٨، ترجمة: محمود فلاحة، ط٢، بغداد، ١٩٦٩.

- جوناثان اوين، أكرم الحوراني دراسة حول السياسة السورية ما بين ١٩٤٣-١٩٥٤، ترجمة: وفاء الحوراني، بيروت، ١٩٩٦.

- خالد العظم، مذكرات خالد العظم، الدار المتحدة للنشر، ط٢، ج٢، بيروت، ١٩٧٣.

- سليمان سليم البواب، موسوعة أعلام سورية، ط١، ج١-ج٣، مطبعة المنارة، بيروت، ٢٠٠٠.

- عبد المنعم شمس، القوميون السوريون، الدار القومية للطباعة، القاهرة، د. ت، ٥٧-٥٨.

- فضل عفاش، المجالس الشعبية والنيابية في الوطن العربي مجلس الشعب في سورية ١٩٢٨ -١٩٨٨، ج١، ط١، دار ابن هانئ، دمشق، ١٩٨٨.

- فئة من الصحفيين، حياتنا النيابية بين الأمس واليوم، ط١، دمشق، ١٩٦٢.

- مازن الشاهين، تاريخ محافظة دير الزور، ط١، دار صائب للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٨.

- مازن يوسف صباغ، سجل البرلمان ومجلس الشعب السوري، ط١، دار الشرق للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠١٠.

- نزار أسعد هارون، سوريا التي عرفت، ط١، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٧.

- نزار كريم جواد الربيعي، دراسات في تاريخ سوريا المعاصر، ط١، دار ضفاف للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٢.

- وليد المعلم، سورية ١٩١٨ -١٩٥٨ التحدي والمواجهة، مطبعة عكرمة، دمشق، ١٩٨٥.

الهوامش

١- للاطلاع على قانون الانتخابات النيابية المعدل لعام ١٩٥٤، يُنظر: الجريدة الرسمية السورية، العدد ٢٨، ٢٨/ حزيران/ ١٩٥٤، ص٢١٩٩-٣٢٠١.

٢- للمزيد عن المرسوم رقم (١٣٦٦)، يُنظر: مديرية الوثائق التاريخية، وثائق دولة، وزارة الداخلية، القسم الخاص بالمراسيم التشريعية، ١٨/ تموز/ ١٩٥٤، دمشق، وثيقة-(م. ج) ٣٥/ ١٥٧، ص١-٣؛ الجريدة الرسمية السورية، العدد ١٩، ٣٣/ تموز/ ١٩٥٤، ص٣٢٥٩.

٣- يُنظر: المرسوم رقم (١٥٤٥)، الجريدة الرسمية السورية، العدد ٣٩، ٥ آب ١٩٥٤، ص٤٠٢٦.

٤- وعد شكري القوتلي الوفد الذي سافر إلى الإسكندرية لإقناعهِ بالعودة إلى سورية بأنه سيعود عقب إجراء الانتخابات المُزمع إقامتها في حزيران أو تموز ١٩٥٤، إلَّا أنَّ تلك الانتخابات لم تُنفذ بسبب استقالة وزارة صبري العسلي في التاسع عشر من حزيران ١٩٥٤، التي لم تُنفذ مهامها بإعداد القانون الانتخابي الجديد، لذا عاد شكري القوتلي في السابع من آب ١٩٥٤ إلى دمشق بعد غيابٍ في مصر دام خمس سنوات نتيجة نفيه من قبل أديب الشيشكلي خارج البلاد، مما ترك أثراً طيباً لدى الأوساط السياسية والجماهيرية فضلاً عن مساعيه لتشكيل جبهة من حزب الشعب والوطني لضمان تصدره وفوزه في الانتخابات، وهناك مَن يؤكد أنَّ القوتلي كان سبباً مهماً في تأجيل الانتخابات لجمع أكبر عدد من المناصرين له، وإنَّ التأجيل سيمنحه الحصول على الدعم الخارجي. للمزيد، يُنظر: يوسف جبران غيث، شكري القوتلي ودوره السياسي ١٨٩١-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص٢٢٧؛ خالد العظم، مذكَّرات خالد العظم، الدار المتحدة للنشر، ط٢، ج٢، بيروت، ١٩٧٣، ص٢٨٩-٢٩٠؛ اليقظة (جريدة)، بغداد، العدد ١٨٧٠، ١٤ نيسان ١٩٥٤.

٥- جوناثان اوين، أكرم الحوراني.. دراسة حول السياسة السورية ما بين ١٩٤٣-١٩٥٤، ترجمة: وفاء الحوراني،

بيروت، ١٩٩٦، ص٢٧٨.

٦- وليد المعلم، سورية ١٩١٨ -١٩٥٨.. التحدي والمواجهة، مطبعة عكرمة، دمشق، ١٩٨٥، ص١٧٣؛ خالد العظم، مذكَّرات خالد العظم، ج٢، المصدر السابق، ص٢٨٩.

٧- سعيد الغزي (١٨٩٣-١٩٦٧): سياسي سوري، ولد في دمشق، عمل في صفوف الكتلة الوطنية ١٩٢٨، انتُخب نائباً عن دمشق لعدة دورات نيابية (١٩٢٨، ١٩٦٣،١٩٦٢،١٩٤٧،١٩٤٣)، تولى وزارة المالية والتعليم والعدل على التوالي بين عامي ١٩٤٦-١٩٤٨، شكَّل الوزارة عام ١٩٥٤، ١٩٥٥-١٩٥٦. للمزيد، يُنظر. سليمان سليم البواب، موسوعة أعلام سورية، ط١، ج٣، مطبعة المنارة، بيروت، ٢٠٠٠، ص٣٨٩.

٨- باترك سيل، الصراع على سورية.. دراسة للسياسة العربية بعد الحرب ١٩٤٥-١٩٥٨، ط٣، ترجمة: سمير عبدة ومحمود فلاحة، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٣، ص٢٢٩.

٩- مديرية الوثائق التاريخية ، وثائق دولة، وزارة الداخلية، القسم الخاص بالمراسيم التشريعية،٢٠ تموز ١٩٥٤، دمشق، و-(م.ج) ٣٥/ ١٥٩، ص١-٢.

١٠- دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، الانقلاب السوري، ملفة رقم ٢٦٥٩/ ٣١١، تقرير المفوضية في دمشق عن نتائج الانتخابات السورية ذي الرقم ٦/ ١/ ٤٠ بتاريخ ٣ /١٠/ ١٩٥٤، وثيقة ٣٣، ص٦٤؛ يُنظر: المرسوم رقم (١٦٣٥): الجريدة الرسمية السورية، العدد ٤٢، ٢٦ آب ١٩٥٤، ص٤٢٤٧؛ يوسف جبران غيث، شكري القوتلي ودوره السياسي، المصدر السابق، ص٢٣٠.

١١- الشعلة (جريدة)، بغداد، العدد ٨، ٢٧ أيلول ١٩٥٤.

١٢- النضال (جريدة)، دمشق، العدد ٣٠١٣، ١٠ أيلول ١٩٥٤.

١٣- جدول من إعداد الباحث بالاعتماد على محاضر مجلس النواب السوري، الدور التشريعي السادس، الدورة العادية الأولى، الجلسة الأولى، ١٤تشرين الأول ١٩٥٤، ص٣-٦؛ الجريدة الرسمية السورية، العدد ٥١، ٤ تشرين الأول ١٩٥٤، ص٤٦٤١-٤٦٤٤؛ الجريدة الرسمية السورية، العدد ٥٣، ٧ تشرين الأول ١٩٥٤، ص٤٧٣٧-٤٧٣٨؛ مازن يوسف صباغ، سجل البرلمان ومجلس الشعب السوري، ط١، دار الشرق للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠١٠، ص١٩١-٢٠٢.

١٤- تبيَّن من التحقيق أنَّ حامل القنبلة كان في نيتهِ إلقائها أمام منزل خالد العظم بقصد الترهيب، وكان حاملها قد أفاد بأنَّ المدعو أبو عبده العشي دفع له خمسين ليرة على أن يُلقي القنبلة، فحملها وذهب على دراجتهِ النارية ولكنه احتك بأحد الجدران ما أدى إلى انفجار القنبلة التي أدت إلى بتر ساقيه فنُقل إلى المستشفى قبل وفاتهِ، وقد شيع جثمانه بتظاهرة صاخبة مرت بالشوارع والأسواق وهتف فيها المتظاهرون ضد أبو عبده العشي، الأخير كان طباخاً في القصر الجمهوري على عهد شكري القوتلي وهو من مؤيده المتحمسين. للمزيد عن حادث تفجير منزل العظم، يُنظر: دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، الانقلاب السوري، ملفة رقم ٢٦٥٩ \٣١١، تقرير المفوضية في دمشق عن نتائج الانتخابات السورية ذي الرقم ٦/ ١/ ٤٠ بتاريخ ٣/ ١٠/ ١٩٥٤، وثيقة ٣٣، ص٦٤.

١٥- الجريدة الرسمية السورية، العدد ٥١، ٤ تشرين الأول ١٩٥٤، ص٤٦٤٢؛ الزمان (جريدة)، بغداد، العدد ٥١٤٧، ٢٨ أيلول ١٩٥٤.

١٦- الزمان (جريدة)، بغداد، العدد ٥١٤٧، ٢٨ أيلول ١٩٥٤.

١٧- العلم (جريدة)، دمشق، العدد٢٢٤٠، ٢٦ أيلول ١٩٥٤.

١٨- الأيام (جريدة)، دمشق، العدد ٥٣٤٦، ٢٧ أيلول ١٩٥٤.

١٩- دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، الانقلاب السوري، ملفة رقم ٢٦٥٩/ ٣١١، تقرير المفوضية الملكية العراقية في دمشق إلى وزارة الخارجية العراقية

ذي الرقم ٦/ ١/ ٤٠١ بتاريخ ١٣\١٠\١٩٥٤، نتائج الانتخابات السورية، وثيقة ٣٣-٣٤، ص٦٣-٦٤.

٢٠- دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، الانقلاب السوري، ملفة رقم ٢٦٥٩/ ٣١١، تقرير المفوضية الملكية العراقية في دمشق إلى وزارة الخارجية العراقية ذي الرقم ٦/ ١/ ٤٠١ بتاريخ ١٣\١٠\١٩٥٤، نتائج الانتخابات السورية، و٣٤، ص٦٤.

٢١- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الانقلاب السوري، ملفة رقم ٢٦٥٩/ ٣١١، تقرير المفوضية الملكية العراقية في دمشق إلى وزارة الخارجية العراقية ذي الرقم ٦/ ١/ ٤٠١ بتاريخ ٣/ ١٠/ ١٩٥٤، نتائج الانتخابات السورية، وثيقة ٣٣-٣٤، ص٦٣-٦٤.

٢٢- الزمان (جريدة)، بغداد، العدد ٥١٣٠، ٧ أيلول ١٩٥٤.

٢٣- مديرية الوثائق التاريخية، وثائق دولة، وزارة الداخلية، القسم الخاص بالمراسيم التشريعية، دمشق، د.ت، وثيقة-(م. ج) ٣٥/ ١٦١، ص١-٤؛ ورد خطأً أنَّ عدد الفائزين بالجولة الأولى (٩٩) نائب. في: إبراهيم سعيد محمد البيضاني، التطورات السياسية في سورية ١٩٥٤-١٩٥٨، رسالة ماجستير، كلية التربية الأولى (ابن رشد)، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص٤١.

٢٤- يُنظر المرسوم المرقم (٢١١١): محاضر مجلس النواب السوري، الدور التشريعي السادس، الدورة العادية الأولى، الجلسة الأولى، ١٤تشرين الأول ١٩٥٤، ص٣-٥؛ الجريدة الرسمية السورية، العدد ٥١، ٤ تشرين الأول ١٩٥٤، ص٤٦٤٢-٤٦٤٥.

٢٥- جدول من إعداد الباحث بالاعتماد على محاضر مجلس النواب السوري، الدور التشريعي السادس، الدورة العادية الأولى، الجلسة الأولى، ١٤تشرين الأول ١٩٥٤، ص٤-٥؛ سليمان سليم البواب، موسوعة أعلام سورية، المصدر السابق، ج١، ج٢، ج٣؛ جورج فارس، مَن هم في العالم العربي، ج١، ط٣، مكتب الدراسات السورية والعربية، دمشق، ١٩٥٧؛ فضل عفاش، المجالس الشعبية والنيابية في الوطن العربي مجلس الشعب في سورية ١٩٢٨-١٩٨٨، ج١، ط١، دار ابن هانئ، دمشق، ١٩٨٨، ص٦٤-٦٦.

٢٦- يُنظر المرسوم رقم (٢٠٥٦). الجريدة الرسمية السورية، العدد٤٩، ٢٧ أيلول ١٩٥٤، ص٤٥٦٣.

٢٧- العلم (جريدة)، دمشق، العدد ٢٢٤٠، ٢٦ أيلول ١٩٥٤.

٢٨- قُدرت نسبة المشاركة في التصويت بشكلٍ عام ١٢-١٤٪ ما كان من المؤمل ارتفاعها إلى ٢٠٪ قبل ختم الصناديق. للمزيد، يُنظر: بردى (جريدة)، العدد ١٥٩٣، ٦ تشرين الأول ١٩٥٤.

٢٩- دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، الانقلاب السوري، تقرير المفوضية الملكية العراقية في دمشق إلى وزارة الخارجية العراقية، ملفة رقم ٢٦٥٩/ ٣١١، ٦/ ١٠/ ١٩٥٤، وثيقة-١، ص٥٦-٥٩.

٣٠- بردى (جريدة)، دمشق، العدد ١٥٩٣، ٦ تشرين الأول ١٩٥٤.

٣١- دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، الانقلاب السوري، تقرير المفوضية الملكية العراقية في دمشق إلى وزارة الخارجية العراقية، ملفة رقم ٢٦٥٩/ ٣١١، ٦/ ١٠/ ١٩٥٤، وثيقة-١، ص٥٦-١٠٩؛ الأيام (جريدة)، دمشق، العدد ٥٣٤٦، ٢٧ أيلول ١٩٥٤.

٣٢- دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، الانقلاب السوري، ملفة رقم ٢٦٥٩/ ٣١١، كتاب المفوضية الملكية العراقية في دمشق إلى وزارة الخارجية العراقية، ذي الرقم ٢٩٣٤٢/ ٨، الانتخابات في حلب، وثيقة-٥٥، ص٢.

٣٣- في خطابٍ واضح وصريح لزعيم حزب الشعب رشدي الكيخيا، جاء فيه: "إننا نطالب باتحادٍ فدرالي أو وحدة مع العراق، لقد قلنا ذلك، ونقول ذلك الآن، ولكننا تجشمنا عناء تحديد الوحدة التي نتطلع إليها، ويجب أن لا تتخطَّى سيادتنا أو استقلالنا، أين يمكن لبلدٍ صغير كبلدنا أن يجد الخلاص إن لم يجده في الوحدة". للمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع، يُنظر: نزار كريم جواد الربيعي، دراسات في تاريخ

سـوريا المعـاصر، ط١، دار ضفـاف للطباعـة والنـشر، بغداد، ٢٠١٢، ص٢٠٧.

٣٤- رشـاد برمدا (١٩١٣-١٩٨٨): ولـد في إدلب، أكمل دراسـته الابتدائية في حلب، حصل على شـهادة الحقوق من دمشـق ومـارس المحاماة، اعتُقل في زمـن الانتداب الفرنسي وسُـجن مراتٍ عـدة، انتمى إلى حزب الأحرار ومـن ثـمَّ إلى حـزب الشـعب، شـغل مناصب سياسـية متعددة، أصبح مستشـاراً لحسـني الزعيم، ونائباً في عام ١٩٤٩، مـن النُخبـة التي وضعت دسـتور عام ١٩٥٠، تقلَّد وزارة الداخلية عام ١٩٥٠، واعتُقل في زمن أديب الشيشـكلي ومـرةً ثانية بعـد الإطاحة بهِ، شـغل منصب وزيـر للدفاع آذار ـ حزيـران ١٩٥٤، ثمَّ وزيـر للعدلية في حكومـة فـارس خـوري ١٩٥٤ـ١٩٥٥، ثـمَّ وزيـر للداخليـة في حكومـة سـعيد الغـزي ١٩٥٥ـ١٩٥٦، تـوفي في دمشـق. للمزيـد، يُنظـر: فئـة مـن الصحفيين، حياتنا النيابية بين الأمس واليوم، ط١، دمشق، ١٩٦٢، ص٢٠٣.

٣٥- دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، الانقلاب السـوري، ملفـة رقـم ٢٦٥٩/ ٣١١، كتـاب المفوضية الملكيـة العراقية في دمشـق إلى وزارة الخارجية العراقية، ذي الرقـم ٨/٢٩٣٤٢، الانتخابـات في حلـب، وثيقة-٥٦، ص٣-٤.

٣٦- وزيـادة في الدعايـة والتنكيـل بحـزب الشـعب كتـب بيت شـعر على الصور المطبوعـة: يقولون ليلى في العراق مريضـة - فيـا ليتني كنـت الطبيـب المداويـا. يُنظر: دار الكتـب والوثائـق، ملفـات البـلاط الملكـي، الانقلاب السـوري، ملفـة رقـم ٢٦٥٩/ ٣١١، كتـاب المفوضية الملكيـة العراقية في دمشـق إلى وزارة الخارجية العراقية، ذي الرقـم ٨/٢٩٣٤٢، الانتخابـات في حلـب، وثيقة-٥٦، ص٣.

٣٧- المصدر نفسـه، وثيقة-٥٦، ص٤؛ عبد المنعم شـمس، القوميون السـوريون، الدار القوميـة للطباعة، القاهرة، د.ت، ص٥٧-٥٨.

٣٨- دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، الانقلاب السـوري، ملفـة رقـم ٢٦٥٩/ ٣١١، كتـاب المفوضية الملكيـة العراقية في دمشـق إلى وزارة الخارجية العراقية، ذي الرقـم ٨/٢٩٣٤٢، الانتخابـات في حلـب، وثيقة-٥٦، ص٣.

٣٩- بـردى (جريـدة)، دمشـق، العـدد ١٥٩٣، ٦ تشريـن الأول ١٩٥٤.

٤٠- ما عدا قضاء جبلة في محافظة اللاذقية الذي حقَّق ٦٠٪ أو مـا يزيد عن النصاب القانوني، وبوشر في اليوم نفسـه بفرز الأصوات. للمزيـد، يُنظر: بردى (جريدة)، العدد ١٥٩٣، ٦ تشرين الأول ١٩٥٤.

٤١- مازن يوسـف صباغ، سـجل البرلمان ومجلس الشـعب السوري، المصدر السابق، ص١٨٣-٢٠٢.

٤٢- دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، الانقلاب السـوري، تقرير المفوضية الملكية العراقية في دمشـق إلى وزارة الخارجيـة العراقيـة، ملفـة رقـم ٢٦٥٩/ ٣١١، ٦/ ١٠/ ١٩٥٤، وثيقة٢، ص٢؛ الرأي العام (جريدة)، دمشق، العدد ١٢٣، ٦ تشرين الأول ١٩٥٤.

٤٣- جـدول مـن إعـداد الباحـث بالاعتماد عـلى الصحف السورية والعراقية والمصادر العربية: الشعلة، (جريدة)، العـدد ٨، ٢٧ أيلول ١٩٥٤؛ الشـعلة، (جريدة)، العدد ٩، ٢٨ أيلـول ١٩٥٤؛ جـوردن هـ. تـوري، السياسـة السـورية والعسـكريون ١٩٤٥-١٩٥٨، ترجمة: محمود فلاحة، ط٢، بغداد، ١٩٦٩، ص١٧٨؛ يوسـف حبيب اليوسـف، السـلطة السياسـية في سـورية المعـاصرة.. طابعهـا ومحتواهـا الاجتماعي والاقتصـادي من ١٩٢٠ حتَّـى الآن، رسـالة ماجسـتير (غـير منشـورة)، كليـة الآداب، جامعة دمشـق، ١٩٨٩، ص١٠٦؛ وورد خطأً عدد نواب العشـائر سـتة في كتاب أمل ميخائيل بشور، دراسـة في تاريخ سـوريا المعـاصر، ط١، جروس برس، طرابلـس، ٢٠٠٣، ص٢٨٨؛ وذكـر باتريـك سـيل، الصراع على سـورية، المصدر السـابق، ص٢٤١، العدد النهائـي لنواب المجلس(١٤٠) دون الإشـارة إلى نواب العشائر.

٤٤- محـاضر مجلـس النـواب السـوري، الـدور التشريعـي السـادس، الـدورة العاديـة الأولى، الجلسـة الأولى، ١٤ الملكيـة العراقية في دمشـق إلى وزارة الخارجية العراقية، ذي الرقـم ٨/٢٩٣٤٢، الانتخابـات في حلـب، وثيقة-٥٦، ص٣.

تشرين الأول ١٩٥٤، ص٢.

٤٥- محمد العايش (١٨٩٠-١٩٦٨): ولد في دير الزور وأكمل تعليمه فيها، عمل رئيساً لغرفة التجارة، انتُخب نائباً عن دير الزور بصفتهِ مستقل للأعوام ١٩٣٦، ١٩٤٣، ١٩٤٧، ١٩٥٤. للمزيد، يُنظر: مازن الشاهين، تاريخ محافظة دير الزور، ط١، دار صائب للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٨، ص٧٦٨.

٤٦- جاء في الفقرة الأولى من المادة (٥٣) من الدستور السوري لعام ١٩٥٠: "يترأس الجلسة الأولى من كل عام أكبر الأعضاء سناً، ويقوم العضوان الأصغران سناً بأمانة السر". للمزيد من التفاصيل، يُنظر: محاضر مجلس الجمعية التأسيسية السورية، الجلسة الثانية والستون، ٥ أيلول ١٩٥٠، ص١١٨٣.

٤٧- جاء في الفقرة الثانية من المادة (٥٣) من الدستور: "ينتخب رئيس المجلس بأكثرية مجموع النواب المطلقة، فإن لم تحصل فبأكثرية النسبية في المرة الثانية". للمزيد، يُنظر: وزارة العدل، مجموعة التشريع السوري، الجزء الثامن، مطبعة الجمهورية السورية، باب الدستور، ص١٢.

٤٨- نصَّت المادة الثانية من النظام الداخلي: "يعلن الرئيس المؤقت افتتاح الجلسة عند حضور النصاب القانوني ويدعو إلى انتخاب مكتب المجلس المؤلَّف من الرئيس ونائبيه وأميني السر والثلاث مراقبين مبتدئاً بالرئيس". للمزيد، يُنظر: الجمهورية السورية، مجلس النواب، النظام الداخلي، مطبعة الجمهورية السورية، ١٩٥٠، ص٣.

٤٩- ناظم القدسي (١٩٠٦-١٩٩٨): سياسي ورجل قانون سوري، ولد في حلب وأكمل تعليمه فيها، درس الحقوق في دمشق وحصل على الدكتوراه في الحقوق الدولية من جنيف عام ١٩٢٩، انضم لصفوف الكتلة الوطنية، أصبح نائباً عن حلب للأعوام ١٩٣٢، ١٩٣٦، ١٩٤٧، ورئيساً للمجلس النيابي عام١٩٥٠و ١٩٥٤، عمل سفيراً لسورية في واشنطن ١٩٤٤، شكَّل أول وزارة عام ١٩٥٠، تقلَّد منصب رئيس الجمهورية عام ١٩٦١، أُبعد عن الحكم بعد عام ١٩٦٣ حتَّى وفاته. للمزيد، يُنظر: ميثم نافع المولى، ناظم القدسي ونشاطه السياسي في سوريا حتَّى عام ١٩٦٣، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠١٣.

٥٠- ورد خطأ في محاضر مجلس النواب بأنَّ المقترعين كانوا (١٣٨) من أصل (١٤١)، والممتنعين عن التصويت كانوا ثلاثة نواب، إذْ حصل سعيد الغزي ممثل المستقلين على ٣٤ صوتاً، و١٠ أصوات متفرقة، كما ظهرت (١٧) ورقة بيضاء، والأصح أنَّ عدد المقترعين (١٣٩) من مجموع (١٤١) وامتنع نائبان عن التصويت. للمزيد، يُنظر: محاضر مجلس النواب السوري، الدور التشريعي السادس، الدورة العادية الأولى، الجلسة الأولى، ١٤ تشرين الأول ١٩٥٤، ص٨.

٥١- نصَّت المادة الثالثة من النظام الداخلي: "يتم الانتخاب بالرأي الخفي ويدعو الرئيس المؤقت اثنين من النواب ليعاونوا أميني السر المؤقتين على فرز الأصوات وتصنيفها، فإذا تمَّ انتخاب الرئيس وأعلن اسمه توقف الجلسة، ثمَّ تستأنف برئاسة الرئيس المنتخب ويتحتم انتخاب أعضاء المكتب الآخرين"، للمزيد، يُنظر: الجمهورية السورية، مجلس النواب، النظام الداخلي، المصدر السابق، ص٣.

٥٢- محاضر مجلس النواب السوري، الدور التشريعي السادس، الدورة العادية الأولى، الجلسة الرابعة عشرة، ١٤تشرين الأول ١٩٥٤، ص٩- ١١.

٥٣- الجمهورية السورية، مجلس النواب، النظام الداخلي، المصدر السابق، ص٤.

٥٤- لمعرفة أسماء النواب في الشعب الثلاث، يُنظر: محاضر مجلس النواب السوري، الدور التشريعي السادس، الدورة العادية الأولى، الجلسة الثانية، ١٦ تشرين الأول ١٩٥٤، ص١٤-١٥؛ الجمهورية السورية، مجلس النواب، النظام الداخلي، المصدر السابق، ص٤.

٥٥- القسم الخاص برئيس المجلس والنواب جاء في المادة (٤٦) من الدستور، للمزيد، يُنظر: وزارة العدل، التشريع السوري، ج٨، المصدر السابق، باب الدستور، ص١١.

٥٦- نصَّت المادة (٢٩) من النظام الداخلي: "كل شعبة من شعب المجلس الثلاث المُشار إليها في المادة السادسة تنتخب من بين أعضائها ثلث العدد المعيَّن لكل لجنة ولا يجوز للنائب أن يكون عضواً في أكثر من لجنتين، كما أنه يجب العناية بإباحة الاشتراك في عضوية اللجان لجميع النواب، وعندما تجتمع نتائج هذا الانتخاب عند الرئيس يعلن أسماء الأعضاء في كل لجنة". يُنظر: وزارة العدل، التشريع السوري، ج٨، المصدر السابق، باب الدستور، ص١١.

٥٧- للمزيد من التفاصيل عن اللجان وأسماء المرشحين، يُنظر: محاضر مجلس النواب السوري، الدور التشريعي السادس، الدورة العادية الأولى، الجلسة الرابعة، ١ تشرين الثاني ١٩٥٤، ص٣٠-٣٣.

٥٨- رفضت المحكمة العليا عدداً آخر من الدعاوي المقدمة في القامشلي للطعن في صحة انتخاب بعض النواب. للمزيد، يُنظر: محاضر مجلس النواب السوري، الدور التشريعي السادس، الدورة العادية الأولى، الجلسة الحادية عشرة، ١١كانون الأول ١٩٥٤، ص٣٠٩-٣١١.

٥٩- محاضر مجلس النواب السوري، الدور التشريعي السادس، الدورة العادية الأولى، الجلسة الحادية عشرة، ١١كانون الأول ١٩٥٤، ص٣١١-٣١٢.

٦٠- إبراهيم سعيد محمد البيضاني، التطورات السياسية في سورية ١٩٥٤-١٩٥٨، المصدر السابق، ص٤٣.

٦١- دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، الانقلاب السوري، ملفة رقم ٢٦٥٩/ ٣١١، تقرير المفوضية في دمشق عن نتائج الانتخابات السورية ذي الرقم ٦/ ١/ ٤٠، في ٣/ ١٠/ ١٩٥٤، وثيقة ٣٣، ص٦٣.

٦٢- لم يعثر الباحث على العدد الحقيقي للناخبين، المصدر نفسه، و٣٣، ص٦٣.

٦٣- المصدر نفسه، و٣٣، ص٦٥.

٦٤- أسعد هارون (١٩٠١-١٩٨٦): سياسي مسيحي سوري، ولد في اللاذقية وأكمل علومه فيها، حصل عل شهادة العلوم السياسية من جامعة السوربون، عُين قنصلاً في بغداد عام ١٩٣٦، وسفيراً في طهران عام ١٩٤٦، زجَّته القوات الفرنسية في السجن عام ١٩٤٣، انتُخب نائباً عن اللاذقية للأعوام ١٩٤٧، ١٩٥٤، تقلَّد ثلاث وزارات (وزيراً للدولة) للمدة ١٩٥٤-١٩٦٣، توفي في قبرص. للمزيد، يُنظر: نزار أسعد هارون، سوريا التي عرفت، ط١، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٧، ص٦٣-١٠٠.

٦٥- نوفل إلياس (١٩٠٢-١٩٨٦): سياسي وحقوقي سوري، ولد في بانياس وأكمل علومه فيها، نال شهادة الحقوق عام ١٩٢٥، ساهم في الحركات الوطنية ضد الفرنسيين وتعرض للسجن والنفي، انتُخب نائباً عن اللاذقية عام ١٩٥٤. للمزيد، يُنظر: سليمان سليم البواب، موسوعة أعلام سورية، ج١، المصدر السابق، ص١٥٨.

٦٦- دار الكتب والوثائق، الانقلاب السوري، ملفة رقم ٢٦٥٩/ ٣١١، تقرير المفوضية المكية العراقية في دمشق عن نتائج الانتخابات السورية، ذي الرقم ٦/ ١/ ٤٠ بتاريخ ٣/ ١٠/ ١٩٥٤، وثيقة ٣٣، ص٦٦.

٦٧- المصدر نفسه، وثيقة ٣٣، ص٦٥؛ بردى (جريدة)، دمشق، العدد ١٥٩٣، ٦ تشرين الأول ١٩٥٤.

٦٨- علَّلت الحكومة بأنَّ المراكز الآتية بلغت نسبة التصويت فيها أقل من ٦٠ ٪لذلك أُعيدت الانتخابات في حريتهِ التابعة لصلخد ومنبج وعين العرب ودرعا والقامشلي. يُنظر: بردى (جريدة)، دمشق، العدد ١٥٩٣، ٦ تشرين الأول ١٩٥٤.

٦٩- دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي، الانقلاب السوري، ملفة رقم ٢٦٥٩/ ٣١١، تقرير المفوضية في دمشق عن نتائج الانتخابات السورية ذي الرقم ٦/ ١/ ٤٠ بتاريخ ٣/ ١٠/ ١٩٥٤، وثيقة ٣٣، ص٦٥؛ الشعلة (جريدة)، بغداد، العدد ٨، ٢٧ أيلول ١٩٥٤.

٧٠- القبس (جريدة)، دمشق، العدد ٤٨٠٠، ٢٧ أيلول ١٩٥٤.

General parliamentary elections and their results in Syria in 1954

Prof. Dr. Nadia Yasseen Abed

Shareef khashin Shamukh

University of Baghdad / College of Arts

Abstract

The 1954 elections are a very important political event and a milestone in the contemporary history of Syria, The 1954 elections are a very important political event and a milestone in the contemporary history of Syria, as they took place in an atmosphere dominated by integrity and impartiality by the executive authority. It was the result of a series of military coups that struck Syria during the period 1949-1954,as they took place in an atmosphere dominated by integrity and impartiality by the executive authority.

These elections produced alliances and conflicts between political forces that reflected the influence of those forces on the balance of political, social and economic reality. Participate in the elections. A large number of parties, whether the right-wing parties represented by the People's Party and the National Party and the left-wing parties represented by the Baath Party and the Communist Party.

Due to the activity of the left-wing parties during that stage, they were able to win a large number of seats and became a strong competitor to the right-wing parties, despite the emergence of some problems and violations that accompanied the elections. In many places in Syria, there are those who described these elections as free and fair, and it can be said that the 1954 elections brought about a House of Representatives that established some degree of democracy during the sixth legislative session for the period 1954-1958.